استفسر عن الأحكام التي لم تنفذ

الشطي يسأل الجراح عن إجراءات «الداخلية» في حق جميع المدانين بقضايا أمن الدولة منذ 1992

وجه النائب خالد الشطي سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح طلب فيه إفادته عن عدد المتهمين الصادر بحقهم أحكام جزائية والمحكومين في قضايا أمن الدولة ولم يتم تنفيذها منذ العام 1992 حتى ورود السؤال.

كما استفسر الشطي عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة لضمان تنفيذ الأحكام، والإجراءات التي قامت بها الوزارة تجاه الهاربين من تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا أمن الدولة منذ العام 1992 حتى تاريخ توجيه السؤال.

المدينة الجامعية بنيت بأموال الدولة ولم يدفع فيها القطاع الخاص فلسا واحدا

المطير: تكليف شركة خاصة لإدارة جامعة الشدادية حلقة في سلسلة نهب البلد

محمد براك المطير

رفض النائب محمد براك المطير تخصيص جامعة (الشدادية) وقال: لا يمكن تحت أي مبرر قبول إدارة المدينة الجامعية الجديدة (الشدادية) من قبل شركة خاصة كما صرح بذلك السيد وزير التربية.

واضاف: المدينة الجامعية بنيت بأموال الدولة ولم يدفع فيها القطاع الخاص فلسا واحدا فهي ملك للكويت ولعموم الكويتيين دون استثناء، والإدارة الجامعية الحالية هي التي أشرفت على البنيان وساهمت باعتماد المخططات وواكبت الأعمال الإنشائية منذ البداية، فهي الأقدر والأكفأ والأولى بإدارتها، وإن كان ثمة نقص فيها فيجب فتح باب التوظيف ومن الآن لسد كافة أوجه النقص، حتى تكون الإدارة الحالية لجامعة الكويت على أهبة الاستعداد لاستلام المدينة الجامعية وإدارتها فور استلامها من المقاول.

وتابع المطير: بغير هذا فإن المبرر الوحيد لتكليف شركة خاصة لإدارة المدينة ما هو إلا حلقة في سلسلة نهب البلد الممنهجة لنفع عدد محدود من الأسماء على حساب مقدرات البلد وثرواته وبنيته التحتية ومستقبل أبنائه!!

الانتهاء من تقرير اللجنة قبل بدء دور الانعقاد المقبل

«دراسة استجوابي رئيس الوزراء»: اطلعنا على معلومات مهمة في قضية الـ 3.8 مليارات دينار

الشيخ خالد الجراح في اجتماع اللجنة

جانب من اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

اجتمعت امس لجنة دراسة محاور استجوابي رئيس مجلس الوزراء المقدمين من النواب محمد براك المطير ود.وليد مساعد الطبطبائي وشعيب شباب المويزري ورياض أحمد العدساني بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح.

و بحثت اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بالاستجواب ومنها: –1 مناقشة ما يتعلق بسحب أو إسقاط أو فقد الجنسية الكويتية عن المواطنين التي وردت في استجوابي رئيس مجلس الوزراء. –2 مناقشة عدم تحصيل الحكومة مبالغ مستحقة للوزارات نظير تقديم خدمات أو استغلال مرافق حكومية. –3 مناقشة عدم توريد مبالغ مالية تصل إلى 20 مليارًا إلى خزينة الدولة. –4 مناقشة عدم تحصيل الغرامات على العقود والمشاريع التي تأخر تسليمها. –5 مناقشة ما يتعلق بحقيقة صرف الحكومة بمبلغ 3.8 مليارات دينار دون سند قانوني خلال الفترة من 2009 حتى تاريخه.

وقالت اللجنة في بيان لها: إن اللجنة أكدت ضرورة توافر الضمانات اللازمة للمواطن قبل اتخاذ الحكومة أي قرار بسحب أو إسقاط جنسيته. وأوضح البيان أن الحكومة رفضت إنشاء دائرة بالمحكمة الكلية للنظر في المنازعات الخاصة بالجنسية ولذلك فالواجب أن توفر ضمانات للمواطن قبل اتخاذها أي قرار، مضيفاً إننا سنضع اقتراحاتنا وتوصياتنا كلجنة حول هذا الملف.

وأضاف أن اللجنة بحثت أيضًا عدم تحصيل الحكومة مبالغ مستحقة للوزارات نظير تقديم خدمات أو استغلال مرافق حكومية وعدم توريد مبالغ مالية تصل إلى 20 مليارًا إلى خزينة الدولة إضافة إلى عدم تحصيل الغرامات على العقود والمشاريع التي تأخر تسليمها.

وبين أن اللجنة ناقشت كذلك ملف الـ 3.8 مليارات دينار التي قيل إنها صرفت على حساب العهد لافتًا إلى أن اللجنة اطلعت على تفاصيل مهمة في هذا الملف وتلمس تجاوبًا جيدًا من قبل الحكومة.

وأكد البيان ضرورة أن تكون هناك توصيات مشتركة في هذا الملف بحيث تعالج الحكومة من خلالها بعض أوجه القصور لافتاً إلى أن تقرير اللجنة سيكون مؤشرًا إلى مدى تعاون السلطتين.

وأشار إلى أن اللجنة لم تلزم بتاريخ معين لتقديم تقريرها ولكنه توقع الانتهاء من التقرير قبل بدء دور الانعقاد المقبل لافتاً إلى أن لدى اللجنة دعوة حول قضية غياب التنسيق بين الوزارات في موضوع البعثات الخارجية وسيتم توجيه دعوة لجامعة صباح السالم ودعوة الوزراء والشخصيات المعنية بهذين الملفين، وبعد ذلك سيتم الانتقال إلى ما يتعلق بصفقة اليوروفايتر وسيتم توجيه دعوة لنائب رئيس الوزراء وزير الدفاع.

ولفت البيان إلى أنه تم توجيه دعوة للنواب المستجوبين ولم يحضر أحد باستثناء النائب د.وليد الطبطبائي الذي أرسل اعتذارًا وقال إنه سيزود اللجنة بما لديه ولكنه لم يزودنا بشيء، مؤكداً أن عمل اللجنة مهم للوصول إلى الحقائق.

◆ اللجنة أكدت ضرورة توافر الضمانات اللازمة للمواطن قبل اتخاذ الحكومة أي قرار بسحب أو إسقاط جنسيته

بحضور الوزير العبدالله

«الأموال العامة» ناقشت مخالفات استجواب وزير الإعلام السابق

جانب من اجتماع لجنة حماية الأموال أمس تصوير: محمد صابر

ربيع سكر

عقدت لجنة حماية الأموال العامة اجتماعها أمس بحضور وزير الدولة لشئون مجلي الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله لاستكمال مناقشة تكليف مجلس الأمة، بجلسته المنعقدة بتاريخ 25–4–2017م، لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في المسائل المثارة بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام، والجهات التابعة لها وعلى الأخص المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والواردة في الآتي: أ– كافة التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية التي ذكرها المستجوبون في جلسة مجلس الأمة التي نوقش فيها الاستجواب المقدم ضد وزير الإعلام بتاريخ 31 يناير 2017. ب– كافة التجاوزات والمخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الإعلام للسنة المالية 2015–2016.

ويحضر الاجتماع كل من المدير العام للهيئة العامة للرياضة ونوابه ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة.

طلب بيانا بقضايا أمن الدولة لتي صدرت فيها أحكام ولم يتم تنفيذها

عبدالصمد يسأل وزير الداخلية عن المتهمين بقضية تفجير مسجد الصادق

عدنان عبد الصمد

وجه النائب عدنان عبد الصمد سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال فيه:

أولا: 1 – أرجو تزويدي بكشف بأسماء وجنسيات كافة المتهمين بقضية تفجير جامع الإمام الصادق عليه السلام التي راح ضحيتها 26 شهيد وأكثر من 200 جريح مع ذكر التهم الموجهة لكل منهم على حدة.

2 – أرجو تزويدي بكافة الأحكام الصادرة على المتهمين بتلك القضية.

–3 أرجو تزويدي بكشف بأسماء المتهمين الهاربين في هذه القضية. وهل لدى وزارة الداخلية أية معلومات عن الدولة التي يتواجد فيها الفارون وهل طالبت بتسليمهم؟ وما هي الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية للقبض على المدانين الهاربين أو المتوارين عن الأنظار؟

4 – هل قامت وزارة الداخلية بتعميم أسماء وصور المطلوبين الهاربين على المنافذ ونشرها في وسائل الإعلام والمرافق العامة؟

5 – ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بشأن اثنين من المدانين في جريمة تفجير جامع الإمام الصادق عليه السلام واللذين ألقت السلطات في المملكة العربية السعودية القبض عليهما؟ وهل طالبت الكويت بتسلمهما؟ وما هي الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية لتنفيذ الحكم القضائي الصادر بشأنهما؟ وهل قامت وزارة الداخلية بتعميم صورتيهما واسميهما على مرافق الدولة وفي وسائل الإعلام؟

6 – أفاد بيان صادر عن وزارة الداخلية الكويتية ومنشور في موقعها الالكتروني الرسمي وفي وسائل الإعلام بأن السلطات الكويتية قامت بتسليم شقيق اثنين من المدانين والذي كان يقيم في دولة الكويت أثناء ارتكاب جريمة تفجير جامع الإمام الصادق عليه السلام، ما هو اسم الشخص الذي تم تسليمه إلى المملكة العربية السعودية؟ والسبب والأساس القانوني الذي بناء عليه تم تسليمه؟ وهل هو ضالع بأية جرائم أخرى أو هل وجهت إليه أية تهم من قبل السلطات الكويتية أو غيرها؟

7 – نشرت جريدة النهار في العدد 2508 بتاريخ 9 يوليو 2015 خبرا مفاده أن الحكومة الكويتية شكلت وفدا قضائيا لزيارة المملكة العربية السعودية والاطلاع على نتائج التحقيقات مع الأشقاء الثلاثة الذين ضبطتهم السلطات السعودية، فما هو نتاج زيارة الوفد القضائي؟

ثانيا: 1 – ما هي قضايا جرائم أمن الدولة التي صدرت فيها أحكام باته ولم يتم تنفيذها منذ عام 2000م وحتى الآن؟ وماهي الجرائم التي أسندت إلى المدانين بتلك القضايا؟ مع ذكر أسماء المدانين وجنسياتهم؟ ولماذا لم يتم تنفيذ الحكم الصادر بحق كل منهم؟ مع بيان إن كان المدانون متواجدين داخل الكويت أم خارجها؟

2 – ما هي الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية لتنفيذ الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الكويتية؟

3 – أرجو تزويدي بكشف بأسماء جميع الأشخاص الذين أدينوا بأحكام نهائية أو باتة في جرائم تمس أمن الدولة ممن هم متواجدون خارج البلاد أو متوارون عن الأنظار وماهي الإجراءات التي تم اتخاذها للقبض عليهم؟ وهل تم تعميم أسمائهم وصورهم على المنافذ الحدودية ونشرها في وسائل الإعلام والمرافق العامة؟

ناقشت لجنة الشباب القانون بحضور الروضان

الفضل: توافق نيابي - حكومي حول خصخصة الأندية وتطوير الرياضة

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة أمس

الروضان والمنصور خلال اجتماع اللجنة

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

أكد مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب أحمد الفضل أن هناك توافقًا نيابيًا حكوميًا حول قانون خصخصة الأندية الرياضية وتطوير الرياضة وسوف يتم مناقشة مواد القانون في الاجتماع المقبل يوم 10 سبتمبر ومن ثم التصويت عليه.

وبين الفضل أن لجنة الشباب والرياضة اجتمعت اليوم بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان وقيادات الهيئة العامة للرياضة لافتًا إلى أن الاجتماع خصص لمناقشة الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف المقدم من العضو أحمد الفضل.

وأشار الفضل إلى أن الاقتراح يحتوي على 66 مادة منها أكثر من 40 مادة مستصاغة من المشروع بقانون الذي تقدمت به الحكومة وما تم الاتفاق عليه هو التنسيق بين المكتب الاستشاري والقانوني بالهيئة والمكتب الفني للجنة الشباب والرياضة لعمل قانون متكامل. وأوضح أن الهدف هو الجمع بين رؤية الحكومة للتطوير من خلال المشروع بقانون المكون من 70 مادة الذي تقدموا به سابقاً والاقتراح بقانون المقدم والذي نال إعجاب الفريق الحكومي نظراً لدقته. وأكد الفضل أنه تم الاتفاق على البنود الرئيسيّة بشأن الخصخصة والتطوير الرياضي وهناك اختلاف في وجهات النظر حول بعض التعريفات سيتم تجاوزها والاتفاق عليها من قبل المستشارين في اللجنة والحكومة مثل النادي المتخصص والنادي الخاص ويبقى الموعد لوضع الرؤية الكاملة هو 10 سبتمبر المقبل.

وذكر الفضل أنه تم الاتفاق على منهجية إبقاء القانون السابق وعدم نسفه على أن يكون موضوع خصخصة الرياضة وتطويرها إضافة له في حال تمت الموافقة عليه من الفيفا وأتانا الرد الذي نتوقعه أن يكون إيجابيًا. وبين أن الوزير أرسل تعديلات القانون الحالي إلى الفيفا ولم يصلنا الرد منهم إلا أنه كان لهم تصريح إيجابي حول ما تقدمنا به من تعديلات ومن الواضح أن المواد في طور الدراسة لديهم. وقال الفضل إن قانون الخصخصة والاحتراف الرياضي سيتم الانتهاء منه 10 سبتمبر وهذا القانون سوف يرفع الحرج عن الحكومة ويؤكد عدم تدخلها في الشأن الرياضي.

هم العيون الساهرة على أمن الوطن

طنا يثمن جهود الأمن في البحث عن المدانين بخلية العبدلي

ثمن النائب السابق محمد طنا جهود القيادات الأمنية في البحث عن المدانين بما يسمى بخلية العبدلي.

وقال طنا في تصريح صحافي أن رجال الامن وهم العيون الساهرة على امن الوطن يبذلون جهود كبيرة تستحق من الشعب كل الدعم والوقوف معهم من اجل امن واستقرار الكويت. وبين طنا ان طلب عقد دور انعقاد طارئ لمناقشة هذا الموضوع بشكل علني لم يكن صائب متمنيا على السلطتين عقد اجتماع موسع وبحث جميع الاجراءات بشكل شفاف لما لمثل هذه المواضيع من حساسية وانعكاسات.

ورفض طنا استخدام الجنسية وحق المواطنة موكدا ان هناك قانون يحاسب جميع من يتستر على مجرم هارب مطالبا بتعديل تشريعي لتشديد العقوبة على من يساعد مجرم على الهرب. واثنى طنا على المتابعة والتوجيه من قبل رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الذي يتابع القضيه بشكل مباشر ويحرص على وحدة الصف.

وختم طنا تصريحة بضرورة توحيد الصف الكويتي والابتعاد عن التجاذبات والتصادم الطائفي لأجل مصلحة الكويت.